ـح خارج من الخسارة!!

يبحث عن الربح السريع!!

كتب/عبدالله الخولاني

تعتبر الشراكة عقداً اجتماعيا جديدا بين الحكومة والقطاع الخاص تهدف إلى تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشاده لشئون الحكم وينطوي هذا المفهوم على إعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من الحكومة والقطاع الخاص فتصبح الريادة في الحياة الاقتصادية في يد القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي قائم على مبدأ الحرية الاقتصادية, وتعمل الحكومة على ضمان الحرية السياسية والاقتصادية من خلال إيجاد أطر قانونية تعزز ذلك وترفع كفاءة الجهاز الإداري وتعمل على تنمية الموارد البشرية عبر الاهتمام بالمجالات التعليمية والصحية, وتحافظ الحكومة على مساواة الأفراد أمام القانون.

تتطلب استدامة النمو الاقتصادي وارتفاع معدله وجود مؤسسات وشركات خاصة وقطاع عام متنافسة، وبيئة أعمال واستثمار مواتية وذلك حتى تتمكن المنتجات والخدمات الوطنية من منافسة السلع والخدمات المستوردة، وفي الوقت نفسه تكون أكثر قدرة على المنافسة والولوج إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. وتواجه مؤسسات وشركات القطاع الخاص والقطاع العام في اليمن العديد من المعوقات والتحديات تتسم بالتداخل والترابط والتجذر يأتي في مقدمتها، ارتفاع نفقات التشغيل، وقدرة محدودة على منافسة السلع والخدمات المستوردة في الأسواق المحلية وكذلك على الوصول إلى الأسواق الخارجية وبيئة أعمال واستثمار محلية غير ملائمة تخلق تح للمؤسسات والشركات.

متطلبات

تحقيق الشراكة العادلة بين الحكومة والقطاع الخاص مستديمة لن يتم إلا من خلال عدة اشتراطات وفقا للخ الدكتور الفسيل أهمها الحاجة لتغيير عقلية الموظفين مفهوم "تمثيل السلطة والحكومة" إلى مفهوم "كونهم مو يتم توظيفهم بناء على الخدمات التي يحتاجها الش إنجاح الشراكة مرتبط بإعادة صياغة دور الدولة لبيار بقواعد اللعبة الاقتصادية في مختلف مستويات الا وتأكيد الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة مع ضرورة إ في مؤسسات القطاع العام ينتج عنها التخلي عن الأدوار والمهام التي يمكن إن يقدمها القطاع الخاص بكفاءة، وإلغاء التنظيمات المكلفة وغير المجدية والوصول إلى حكومة فاعلة مرنة غير مثقلة بهياكل موسعة أو كادر وظيفي غير منتج وكذا تبسيط الإجراءات: وضع قواعد ملزمة لأجهزة الدولة ومؤسساتها في تبسيط إجراءات تقدم الخدمات الحكومية بجودة وكلفة يرضى عنها المستفيد/المواطن، الأمر الذي يمكن من معرفة مقدرة القطاع العامة في تقديم الخدمة بالشروط المطلوبة ووضع معايير أداء مؤسسي تحكم وتقيس أداء القطاع العام ووضعه في موقع المنافس في أداء الخدمة على مستوى القطاع كما أن إنجاح الشراكة بين القطاعين مرتبط بالمقومات الذاتية اقتصادي واجتماعي على مستوى الجمهورية والحاجة لضمان سهولة الحصول على خدمات عامة ذات جودة عالية لكل فئات الشعب في كل أنحاء الجمهورية وإيجاد الوسيلة الأنسب لتغيير ثقافة القطاع الخاص من مجرد السعي وراء تحقيق الربحية إلى السعي للشراكة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لاسيما في ظل وجود سيادة لفكرة المالك أو المدير الفردي بالإضافة إلى الحاجة لمزيد من القوانين والسياسات والقواعد التنظيمية الرادعة للفساد وزيادة الشفافية وتحقيق مساءلة فعّالة للموظفين الحكوميين المسئولين عن تقديم الخدمات العامة وإعادة صياغة دور الدولة على المستوى الكلي ومستوى كل وزارة أو مؤسسة وبما يضمن إعادة بلورة الدور تدخل فعال له آثاره الايجابية في تطوير الشراكة وتعزيز دور القطاع الخاص .

آليات

توجد هناك العديد من الطرق والآليات الى يمكن أن تتم على ضوئها الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص كما يرى الدكتور الفسيل منها عقود الخدمة والتي تعتبر من أنواع الاتفاقات الملزمة بين طرفين، ويتم بين هيئة حكومية لها الصلاحيات اللازمة وشركة أو أكثر من القطاع الخاص ليقوم الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه. وتكون مدة هذا النوع من العقود محددة وقصيرة وهي تتراوح ما بين ستة اشهر إلى سنتين، وتستخدم هذه النوعية من العقود على نطاق واسع في كل ،ول لتقديم خدمات عديدة مثل إصلاح وصيانة وإحلال وتجديد بكات مياه الشرب أو أعمال تشغيل وصيانة محطات رفع مياه الصرف صحي وغيرها وأيضا هناك عقود الإدارة وهو اتفاق تتعاقد من خلاله ئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة. وفي هذه حالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية. وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، وبالإمكان ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها، كما تبقى المؤسسة العمومية مسئولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، وتتراوح مدة هذا النوع من العقود مدتها بين ثلاثة إلى خمس سنوات.

بالإضافة إلى عقود الإيجار وهو عقد يمنح من خلاله مالك الأصول (الحكومة) شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها مقابل دفع إيجار متفق عليه. وعلى العكس من طريقة عقد الإدارة تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول، ولكن الدولة تبقى مسئولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون.

الدكتور المقطري لـ(الثورة) :

القطاع الخاص تخلى عن المسؤولية الاجتماعية ولجأ إلى الأنشطة غير المشروعة

حاوره /أمين الجرموزي

أكد الدكتور صلاح المقطري أستاذ الاقتصاد والتمويل بجامعة صنعاء أن وضع القطاع الخاص في اليمن أصبح هلامياً ولا يعول عليه كثيراً نظراً لعدم انضباطه والتزامه بالقوانين الواجبة عليه، متسائلاً: هل هناك دور حقيقي يذكر للقطاع الخاص على الواقع . وأشار الدكتور المقطري في حديث مع "الثورة الاقتصادي" إلى نقاط كثيرة ومنها تخلي القطاع الخاص عن المسؤولية الاجتماعية وبحثه عن الربح السريع الذي يصاحب الأنشطة غير المشروعة مثل التهرب من الضرائب والجمارك , وإعاقته للتنمية بعدم التزامه بالقوانين المنوطة به , وناشد المقطري الحكومة بفتح المجال أمام القطاع الخاص لتنمية البلاد والاستثمار فيه ولكن وفق لوائح ونظم حتى لا يلجأ القطاع الخاص إلى الاحتكار وفرض الشروط الإجبارية على المواطنين .

*** كاقتصاديين, ما تقييمكم لدور القطاع الخاص في عملية التنمية ؟**

- قبل ما نتحدث عن دور القطاع الخاص في عملية التنمية نتكلم هل هناك دور حقيقي للقطاع الخاص وما يقع على عاتقه في تحقيق تنمية معينة في هذه البلاد ، والقطاع الخاص أصبح شكله هلامياً ونستطيع القول أن القطاع الخاص هو تلك الأملاك التي لا تمتلكها الدولة وبالتالي أصبح عندنا مصطلحاً هلامياً غير محدد وغير منضبط فيطلق عليه مجازاً بالقطاع الخاص ويشمل من اكبر التجار سواءً كانت تجارتهم مشروعة أو غير مشروعة حتى يشمل صاحب البسطة في الشارع الذي يمتلك راس مال صغير ويعتبر جزءاً من القطاع الخاص ولو أنه يعتبر من القطاع غير الرسمي لأن هناك قطاعاً رسمياً وغير رسمي .. وفي الأخير كيف يؤدي هذا كله الفسيفساء من الأعمال الخاصة للالتحاق بالتنمية نحن دائماً لا نراهن ولا نعول كثيراً على هذا القطاع إذا لم ينضبط وتصبح كل أنشطته مشروعة ويؤدي كل ما عليه للدولة ويلتزم بالقوانين وبالتالي يمكن نعول عليه في بناء الدولة , فالملاحظ في القطاع الخاص أنه يتخلى عن المسؤولية الاجتماعية ويبحث عن الربح السريع ، ويبحث عن الربح الذي يصاحب الأنشطة غير المشروعة مثل التهرب من الضرائب والتهرب من الجمارك , وباختصار لا يجب أن يعول كثيراً على القطاع الخاص في ظل الوضع الحالي له , ونريد انضباطاً للقطاع الخاص حتى يؤدي الدور المناط به خاصة أن الدولة اتجهت منذ عام 1995م عند تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي الاتجاه نحو اقتصاد رأس مالي وهو الذي يعطي ملكية خاصة وحرية ومجالاً اكبر داخل الدولة ويعمل على تقليص تدخل الدولة في شؤون العمل الاستثماري .

عوائق

*** ما هي المعوقات التي حالت دون الظهور اللائق للقطاع الخاص على الساحة الاقتصادية للبلاد ؟**

- المعوقات كثيرة ولكن أهمها هو عدم تطبيق القانون وثانيا وهو الأهم انعدام الأمن والاستقرار داخل البلد والذي ادى إلى هجرة الكثير من بعض الشركات الخاصة الكبرى التي كانت موجودة داخل البلد ونسميها بالكلاسيكية وأصبحت أصولها الآن في الخارج أكثر من داخل البلد ،وكذلك مضايقة الشركات التجارية ,وأيضاً يمكن القول أن المنافع غير متكافئة مع الكثير وكل ذلك لا يسمح بوجود قطاع خاص سليم أو بما يسمى صحي يستطيع ممارسة كل نشاطه الاقتصادي دون أي عوائق ودون محاباة أو ابتزاز ويفترض أن يكون له بيئة أفضل من البيئة المتوفرة حالياً.

وكما هو معروف أننا نتجه اقتصادياً للخصخصة والملكية الخاصة لأن القطاع الخاص يمتلك معظم وسائل الإنتاج في البلد , والمفترض أن القطاع الخاص هو الذي يدير التنمية ,ولكن إذا كان بشكل غير منضبط فانه معيق للتنمية أكثر مما يخدم التنمية ، الشيء الآخر أن الدولة بدلا من أن توفر للقطاع الخاص المناخ المناسب وتنظمه وتؤطره تقوم بالتعامل معه بازدواجية من حيث تحصيل الضرائب والجمارك حتى أنها قضت على بعض الطبقات الكلاسيكية التجارية التي كانت قائمة في البلد وظهرت طبقات تجارية طفيلية تقوم على العائد الريعي بسبب ارتباطها بفساد السلطة.

الحكومة ملزمة بفرض لوائح تنظم العشوائية

عدم التزامه بالقوانين أعاق التنمية داخل البلد

منافسة

*** هل فتح المجال أمام القطاع الخاص في إدارة البلاد اقتصاديا سيثري سوق المنافسة مع القطاع الحكومي ؟**

- هذا شيء أكيد وبالذات إذا وجدت ضوابط ولوائح معينة أمام القطاع الخاص بحيث لا يستطيع تجاوزها , والمفترض أن القطاع الحكومي يحفز المنافسة مع القطاع الخاص على أن تحتفظ الدول بالخدمات الأساسية التي تراها مناسبة وتمس شريحة كبيرة من المواطنين بما يلبي الإصلاح الاقتصادي كأن يعمل على تحقيق التوازن في السوق الاقتصادية وذلك بأسعار منافسة للقطاع الخاص ولكن المشكلة أن هذا الدور الحكومي في اليمن منعدم , فعلى سبيل المثال المواصلات يستطيع القطاع العام امتلاك أدوات للمواصلات العامة بأسعار رمزية تعمل على عدم تهور القطاع الخاص بفرض أسعاره على المواطنين ,وكذلك الحال في بقية القطاعات الأخرى.

وبالنسبة لقطاع النفط التي تديره شركة النفط والتي لديها أكثر من محطة تحاول توفير المشتقات النفطية وبأسعار لا تتغير, واعتقد لو كانت الشركة غير موجودة لتلاعب التجار أكثر بأسعار النفط في ظل هشاشة الدولة ،فإذن يجب على الدولة أن تحافظ على القطاع العام وعلى هدفه الأساسي وهو تقديم خدمة وسعر أفضل للمواطنين بحيث لا تجعل القطاع الخاص يحتكر ويفرض شروطه على المواطن.

تخوفات

*** برأيك هل القطاع الخاص صادق فيما يطرحه من تخوفات تمنعه من الاستثمار في البلاد ؟**

- القطاع الخاص له تخوفات وهو محق في ذلك ,فأي مستثمر يبحث عما يسمى بالعائد بحسب كل النظريات الاقتصادية سواءً كان في الرأسمالية أو الاشتراكية , ومهما كانت التخوفات يجب على القطاع الخاص أن يكون وطنياً ويغامر برأس ماله كأي شخص يغامر من أجل وطنه مثل العسكري يغامر بحياته من أجل فرض القانون وكذلك يجب على القطاع الخاص المغامرة بالاستثمار حتى وأن لم يجني أرباحاً كثيرة ونفس الوقت تظل تخوفاته مشروعة لأن العامل الأساسي لتحقيق الاستثمار هو الربح المتوقع في ظل بيئة ملائمة لذلك , وهذا ما نلاحظه أن معظم استثمارات القطاع الخاص تذهب للاستثمارات المدرة للربح ,ونحن كاقتصاديين نناشد القطاع الخاص والمستثمرين الوطنيين من أبناء البلد أن يستثمر داخل الوطن بالظروف المتاحة وليس البحث عن الأرباح الخيالية وندعوهم إلى إيجاد تكتل قوي يفرض صورته على الواقع ويطالب ببيئة مناسبة للاستثمار داخل البلد .

دور

*** ما هو المطلوب من القطاع الخاص للقيام بدوره وخاصة في ظل الظروف الحرجة التي يمر بها البلاد ؟**

- ما يطلب من القطاع الخاص هو الضغط على الحكومة لإيجاد بيئة استثمارية لكي تستمر استثماراتهم داخل البلد وكذلك المغامرة في الاستثمارات وخاصة الاستثمارات التي لها القدرة على امتصاص البطالة مثل القطاع الزراعي والقطاع السياحي , والواقع الاقتصادي لا ينشد مبدأ الخصخصة فقط وإنما كيف تهيئ القطاع الخاص لكي يستثمر ويقوم بدوره لدعم الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق التحفيز وإيجاد الظروف الملائمة للاستثمار في جميع قطاعات الدولة.

ظروف

*** هل حرية الاقتصاد تعني تخلي الدولة عن المواطن ؟**

- هذا يعتبر مفهوماً كلاسيكياً قديماً كما تقوله الرأسمالية الكلاسيكية أن الدولة يجب أن تتخلى عن كل شيء ماعدا توفير الدفاع والأمن والقضاء ولكن تطور هذا المفهوم وأصبح هناك تدخل أكبر للدولة وأصبح لها دور اجتماعي يجب أن تقوم به وهو توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وإنها تتدخل في الوقت المناسب لكي لا تحدث مشاكل اجتماعية من شأنها إعاقة البيئة الاستثمارية وهذا ما صاحب معظم الإصلاحات الاقتصادية مؤخراً وكما يحث صندوق النقد الدولي أنه يجب إنشاء بعض الخدمات الاجتماعية للمواطنين لكي لا يتجهوا إلى الفقر والبطالة المدقعة . وكل ذلك يعتمد على النظام الاقتصادي للدولة فالنظام الاشتراكي يفترض أن الدولة تقوم بكل واجباتها بما فيها الإنتاج أما النظام الرأسمالي يفترض أن الدولة يجب أن تتخلى عن كل شيء وأن المواطن حر في امتلاك الأشياء وتوفير حقه ولكن الحكومات الحديثة تدخلت في بعض القطاعات المعينة مثل قطاع التعليم والصحة والعمل وأوجدت نظاماً مختلطاً نوعا ما وأنتجت بعض الضوابط بحيث تهذب من تغول القطاع الخاص وأرباب العمل ورجال الأعمال ضد العامل وضد المواطنين حتى يحدث الاستقرار فمثلا في الولايات المتحدة الأميركية أرباح الاستثمارات لا تزيد عن 25% وأيضاً إذا وصلت شركة ما إلى مبلغ كبير يتم تجزئته حتى لا يحدث احتكار يؤدي إلى إفساد المنافسة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وإيصال الخدمة المناسبة إلى جميع المواطنين .

الرئيس التنفيذي لوحدة الشراكة مع القطاع الخاص لـ"الثورة" :

الشراكة تتطلب تنازلات والتخلص من المصالح الذاتية

كشف المدير التنفيذي لوحدة الشراكة مع القطاع الخاص ياسر مبارك فليحان عن تجهيز 37مشروع شراكة مقترحة بين القطاعين العام والخاص بتكلفة تقدر بنحو 4.5 مليار دولار .

وقال فليحان في حديث حصري لـ"الثورة" إن مشاريع الشراكة تنطلق من ثلاثة مسارات تستهدف قطاعات الاسكان لتوفير 5 آلاف وحدة سكنية كتجربة أولى ، بالإضافة إلى مسارين آخرين في قطاعي الكهرباء والتعدين.

وتحدث المدير التنفيذي لوحدة الشراكة حول الجدل الدائر بخصوص القانون وتعديلاته وأهدافه والآثار المترتبة في حال تنفيذه في الجوانب الإدارية والتنموية ووضعية المؤسسات والأجهزة التابعة للدولة ومفهوم بناء الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وبحسب فليحان فإن "الشراكة" هي المخرج الرئيسي للتنمية خلال الفترة القادمة ، وتتطلب منهجية جديدة في التعامل والتخلص من المصالح الذاتية والنمط التقليدي ، بالإضافة إلى أهمية ان يتوافق قانون الشراكة الذي يمر بمخاض عسير في إجراءات إعداده وتجهيزه مع الوضع الحالي للبلد والمنظومة التشريعية لليمن.

حاوره / محمد راجح

*** ما أهمية إنشاء وحدة للشراكة مع القطاع الخاص وكم حجم المشاريع المقترح أن تديرها وفي أي القطاعات تتركز ؟**

- الوحدة أنشئت عام 2008م بقرار من مجلس الوزراء ، وهناك إجراءات متعددة مرت بها الوحدة ،وقام بالطبع فريق تم تشكيله لإعداد مشاريع خاصة بالشراكة وهناك 37 مشروع شراكة مقترحة بتكلفة 4.5 مليار دولار ، انطلقنا في الوقت الحالي من ثلاثة محاور ومسارات أساسية ، المسار الاول يركز على قطاع الاسكان ويستهدف توفير 5 آلاف وحدة سكنية بتكلفة 54 مليار ريال في إطار الشراكة كتجربة سيتم تنفيذها واذا نجحت سيتم توسيع هذه المشاريع ، وهناك ايضا مسار لتنفيذ مشاريع في قطاع الكهرباء بتكلفة أكثر من 500 مليون دولار ولانزال في مرحلة التحضيرات الأولية والإجراءات الفنية في هذا الجانب ، وهناك أيضا مسار خاص بمشاريع التعدين ، والقطاع الخاص ينبغي ان يشترك في تنفيذ مثل هذه المشاريع ، وبالطبع الشراكة مع القطاع الخاص هي في الأساس منهجية عملية لتطوير التنمية الشاملة ، الكثير من الدول تنتهج هذا النظام المتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص معروف ان الحكومة في أي دولة وليس فقط في اليمن لا تستطيع ان تلبي كافة الاحتياجات الأساسية والمستمرة للتنمية من إيراداتها الذاتية وبحاجة لمساعدة القطاع الخاص في تنفيذ الخدمات ، هذا يعكس أهمية اشراك القطاع الخاص لكن ليس بنظامه الذي اعتاد العمل عليه بل بنظام حديث اسمه الشراكة تكون بموجبه المسؤولية مقسمة بين الدولة والقطاع الخاص ، بحيث ينوب القطاع الخاص عن الدولة في تجهيز المشاريع وإدارة الخدمات بحسب الأدوار المناطة المتفق عليها لوقت معين ومن ثم يسلم الأمر للحكومة وهذا ينبغي أن يلبي في الأخير متطلبات التنمية المستدامة، الحكومة في اليمن بدأت تفكر بهذا الأمر منذ سنوات والتي أنشئ بموجبها وحدة الشراكة مع القطاع الخاص.

الشراكة تتطلب منهجية جديدة في التعامل والتخلص من المصالح الذاتية والادارة التقليدية

القانون

*** ممكن تحدثنا عن القانون الخاص بالشراكة والذي يثار حوله جدل كبير ؟**

- القانون عرض منذ تدشين إجراءات إعداده على لجنة وزارية وعلى القطاع الخاص ، ولم يحصل توافق عليه وهناك خلافات ، وتوالت عملية المناقشات والمقترحات والتعديلات ، لأنه حقيقة في هذا الأمر لديك مسار رئيسي لخلق هذه الشراكة مرتكزها الأساسي إيجاد بيئة تشريعية مناسبة ، طبعا التشريع يلبي احتياجات الأطراف ويخلق الثقة فيما بينهما ، لأن الشراكة تتطلب تغيير المفاهيم والمنهجيات واستراتيجيات العمل ، فالحكومة اذا لم تتخل عن الأسلوب التقليدي المتبع سيكون هناك صعوبة في الشراكة ، وبالمقابل اذا ظل القطاع الخاص بهذا الأسلوب المتبع في الإدارة الاستثمارية الغائبة لن يكون هناك شراكة ، ولهذا الطرفان مطالبان بالتنازل لإيجاد توافق يقود للشراكة ، مشكلة الطرفين في الإدارة التقليدية التي يتبعانها والتي لا تقود إلى أي شراكة ،أيضا فيما يخص القانون ومع تشكيل حكومة الوفاق الحالية طرح هذا الموضوع كأداة من أدوات التنمية والاستثمار ، يمكن إعطاء فرصة للقطاع في مشاريع حيوية مثل الكهرباء والصحة وغيرها كانت هناك محاولات سابقة في إيجاد بعض هذه المشاريع لكن العقبة الرئيسية كانت في موضوع الضمانات لكن بدأ التفكير مؤخرا في هذه الأشياء ، ولهذا بدأ التفكير بالشراكة وأهميتها واعتبارها المخرج الرئيسي للتنمية خلال الفترة القادمة وهذا ما أكد عليه اجتماع الرياض للمانحين ،طبعا موضوع القانون اعتبر المحور الرئيسي في هذا الخصوص وظلت عملية الشد والجذب السمة السائدة في إجراءات إعداده لتباين وجهات النظر بين جميع الأطراف ، ومعروف أن أي قانون سيأتي يجب أن يتماشى مع الوضع الراهن للبلد ومع المنظومة التشريعية للبلد ، عموما أنجز مشروع القانون خلال نحو شهرين بعد التعامل مع ملاحظات جميع الأطراف ،طبعا لم يحصل توافق بنسبة 100% لأن هذا صعب وهناك أكثر من طرف تتباين وجهات نظرهم ، سلمت ملاحظات التي تم استيعاب ما امكن منها مكتوبة من قبل اتحاد الغرف التجارية والجهات الحكومية ، كان هناك تأخر لشهور لانتظار خبير من البنك الدولي للتشاور معه حول مسودة القانون ومع بعض الجهات المعنية الأخرى هذا بعد إنتاج ثلاث مسودات للقانون ، دخل العام 2014م ولم يأت توفير ذلك من قبل الجهة المعنية وتم تقديم المسودة لمجلس الوزراء وكان الرأي أنه يتم عرض المسودة على الخبير وبالتالي سحب القانون مع اعطاء مهلة لشهر ونصف ،وانتهت الفترة ولم يتم توفيره،اعيد القانون الى مجلس الوزراء وتم إقراره.

ملاحظات

*** ما نوع التحفظات أو الملاحظات التي أبدتها مختلف الأطراف على القانون؟**

- كان هناك العديد من الملاحظات والمقترحات أهمها من ثلاث وزارات هي المالية والاشغال وحقوق الإنسان ،كان لدى وزارة المالية تحفظان رئيسيان حول تبعية وحدة الشراكة التي اقترحوا ان تكون تابعة لوزارة المالية والتحفظ الآخر حول إنشاء صندوق لتقديم الدعم والضمانات لمشاريع الشراكة ، طبعا تم وضع مقترح بهذا الصندوق ليضمن تنفيذ المشاريع ويساهم في إنجاحها حتى لا تتضرر أطراف أخرى في حال فشل تنفيذ مشروع والمطالبة بالالتزامات الخاصة بتنفيذه بمعنى يكون بمثابة شركة تأمين، ورأت الوزارة ان إنشاء مثل هذا الصندوق سيكون عبئاً جديداً يضاف للأعباء القائمة حاليا ، لكن اغلب الأطراف متفقة على أهمية وجود ضمانات والتزامات وحقوق ومسؤوليات ، بينما كان لوزارة الأشغال ملاحظات حول مهام واختصاصات بعض الجهات المرتبطة بالوزارة حول عملية توقيع العقود وتنفيذ المشاريع وأيضا ملاحظات حول ممتلكات الدولة وطبيعة العقود وغيرها من الملاحظات الفنية البحتة ، وأيضا ملاحظات مقدمة من القطاع الخاص والذي تقدم بنحو 43 ملاحظة تم استيعاب في حدود 26 ملاحظة ، وبناء على ذلك تم إيجاد وثيقة استوعبت كل هذه التحفظات والملاحظات وإنتاج وثيقة جديدة وافقت عليها اغلب الأطراف ، بعد ذلك قام الجهاز التنفيذي لاستيعاب تمويلات المانحين بتعيين احد الكوادر في هذا الخصوص عمل على اعداد مشروع آخر أفرغ القانون الذي قد تم إعداده والاتفاق عليه من مضمونه.

جدل

*** لكن هناك خلاف كبير حوله ولم يساهم في تقريب وجهات النظر بين جميع الأطراف وهناك من يرى عدم الوضوح في مسؤوليات تقديم الخدمات ووضعية الأجهزة الإدارية والمؤسسات والجهات التابعة للدولة ؟**

- طبعا معروف أن الدولة لا تستطيع القيام بتوفير كل الخدمات والاحتياجات والتعامل مع هذه المنظومة الإدارية والخدماتية الواسعة ولابد من شريك لتقديم العون والمساعدة ، لكن بشرط حفظ حقوق الجميع ، ولهذا تبرز أهمية هذه الشراكة بتحقيق المصلحة العامة ، لكن هناك أيضا مشكلة في طريقة تفكير القطاع الخاص الذي لايساعد على هذا الأمر لأنهم يتعاملون بخصوص موضوع الشراكة بالعقلية التجارية التي يديرون بها أعمالهم وشركاتهم ،وأيضا نمط تفكير الطرف الحكومي ، مثلا عندما يتم تسليم أحد الموانئ للقطاع الخاص ليديره ويشغله في هذه الحالة لا ينبغي ان يتضرر أحد من هذا الأمر ، بحيث يكون هناك صيغة تشاركية لإدارة مثل هذا المشروع ولا يكون هناك أي تحيز في النمط الإداري الذي يتبعه أي طرف وخصوصا فيما يخص حقوق الأيادي العاملة ، أيضا مشاريع الكهرباء هذه تتطلب شراكة وتعاوناً وضمانات تمويلية ،طبعا القطاع مطالب بتغيير نمط تعامله في الكثير من القضايا.

استعداد

*** كيف تنظر للقطاع الخاص وهل هو مستعد لتحمل مسؤولياته بموضوع الشراكة؟**

- لا يجب أن تتوقف نظرتنا تجاه القطاع الخاص لحالات معينة وبيوت تجارية محددة ، القطاع الخاص واسع ومتنوع ونحن في عصر المنافسة وهناك قطاع خاص خارجي وشركات عابرة للقارات ،وكما قلت هناك أهمية للخروج من الزاوية الضيقة في نظرتنا والتعامل بمبدأ المسؤولية والمنافسة وعدم احتكار فئات معينة للتعامل معها.